من الظواهر الصرفية في المحلّيات والعاميَّات

الواردة في زيادات الزبيدي واستدراكاته على القاموس المحيط

د. فريد عوض حيدر (*)

أولا : الوضع عن طريق القياس الخاطئ

المراد بالوضع : تعيين لفظ لمعنى، سواء كان اللفظ عربيا أو معرباً، وهو المعروف بالوضع العرفي[1]".

والقياس الخاطئ : أن ينتج المتكلم صيغة جديدة قياساً غير صائب على صيغة في ذهنه، أو أن يتوهم أصالة حرف زائد في الكلمة، أو يتوهم عكس ذلك، أو أن يقيس دلالة كلمة على دلالة أخرى لمجرد التشابه الصوتيّ بينهما[2].

وهو ظاهرة لغوية تعد "عملية منطقية تهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاما"[3] وهو ما يسمى بطرد الباب على وتيرة واحدة[4].

وقد عرف قدماء اللغويين هذه الظاهرة، وأطلقوا عليها " التوهم أو القياس الخاطئ"[5] .وفي مادة البحث أمثلة لهذه الظاهرة من وضع العامة، وقد جاءت في الأمور الآتية:

أ- في الجمع :

1- الكَوَارِع : في مادة (كرع) ذكر المجد الكُرَاع بمعنى مستدق الساق من البقر والغنم،جمعه أكْرُع وأكَارِعُ. وزاد الزبيدي : " والعامة تقول الكوارع "[6] فكأنهم جمعوا (كارعا) وهو قياس خاطئ على صاحب وصواحب[7]، فقد وضعت العامة هذه الصيغة للتعبير عن جمع كراع، عن طريق هذا القياس، ومن الجدير بالذكر أن هذه الصيغة (كوارع) وردت عن العرب بدلالة أخرى" فالكوارع من النخيل الكارعات"[8] وهي النخيل التي على الماء جمع كارعه[9] أي أنها تكرع الماء لأن أصولها لا تفارقه[10]، غير أن وضع العامة للصيغة هنا جديد، لأنه ليس من الاستخدام العربي القديم، فكل منهما عبرت عن دلالة خاصة، اختلفت عن دلالة الأخرى باختلاف المجتمعين واختلاف العصرين، علاوة على أنّ لكل واحدة منهما مفرداً غير مفرد الأخرى.

2- الخُدْمَان : في مستدرك (خدم : "الخَدَم جمع خادم والخدمان بالضم جمع خادم هكذا تقوله العامة وكأنهم تصوروا فيه أنه جمع خدم ككثيب وكثبان"[11]، وعبارة الزبيدي : "كأنهم تصوروا فيه." هي ما عبر عنه اللغويون القدماء بالتوهم، وما عبر عنه القدماء والمحدثون معا بالقياس الخاطئ، وهذا وضع جديد على ألسنة العامة لصيغة فُعْلان، في مادة خدم، حيث لم ترد هذه الصيغة عن العرب في هذه المادة[12].

(*) أستاذ علم اللغة المساعد بكلية دار العلوم : جامعة القاهرة- فرع الفيوم

ب- في فَعَلَ وأَفْعَلَ :

1- بَسَطَ وأَبْسَطَ : في (بسط) ذكر المجد بسط فلانا بمعنى سره، واستدرك الزبيدي عليه : أن "قول العامة: أبسطني رُباعيا غلط" [13] ويبدو لي أنه قياس خاطئ منهم على أكرمني، ولعلهم ظنوا أن بسط لازما، فعدوه بالهمز، وهذه الصيغة لم ترد في هذه المادة مبنية للفاعل، ولكنها وردت مبنية للمفعول، ففي المستدرك "وَأُبْسِطَت الناقة" تركت مع ولدها، نقله الجوهري[14] وعلى ذلك فوضع العامة لصيغة أَفْعَلَ من مادة بسط صحيح، قياسا على ما ورد منها في استخدام العرب على أُفْعِلَ مبنيا للمفعول.

2- أَبْرَزَ وَبَرَزَ : في (برز) ذكر المجد : أبرز الرجل بمعنى عزم على السفر، وزاد الزبيدي : "أن العامة تقول برز" [15]. ويبدو لي أنه قياس خاطئ منهم على خرج، فوضعوا كلمة برز للدلالة على العزم على السفر وهو وضع عامي. وقد وردت صيغة فعل من هذه المادة عن العرب بمعنى " ظهر بعد الخفاء" [16] ولم ترد عنهم بالمعنى الذي وضعته العامة.

3- وَعَدَ وَأَوْعَدَ : ذكر المجد في (وعد) التوعد بمعنى التهدد كالإيعاد، وزاد الزبيدي : أن ابن منظور نقل عن الزجاج : "أن العامة تخطئ وتقول أَوْعَدَنِي فلان موعدا أقف عليه [17]" فقد نقلوا دلالة وعد إلى أوعد للتشابه الصوتي بينهما، وكأنهم توهموا أن وعد لازم فعدوه بالهمز، ووضعوه موضع الرباعي من مادته. وفي مادة وعد ما يدل على أن استعمال العامة هذا صحيح، فالمشهور عند الأئمة ما جاء في التهذيب : كلام العرب وعدت الرجل خيرا ووعدته شرا، وأوعدته خيرا، وأوعدته شرا، فإذا لم يذكروا الخير قالوا وعدته ولم يدخلوا ألفا، وإذا لم يذكروا الشر قالوا أوعدته ولم يسقطوا الألف[18]" فقد استخدمت الصيغتان كل واحدة مكان الأخرى عند ذكر المفعول لأنه مع ذكر المفعول يؤمن اللبس ومن شواهد استخدام أوعد مكان وعد قول الشاعر :

يَبْسُطُنِي مَرَّةً ويُوعِدُنِي فَضْلاً طَرِيفاً إلى أَيَادِيه [19]

فإذا قسنا استعمال العامة في قولهم : أوعدني فلان موعدا " على الاستعمال العربي وجدناه صحيحا لأنهم استخدموا أوعد في الخير وذكروا مفعوله فأُمِنَ اللبس.

جـ - في التأنيث:

مقلاية : في مستدرك (قلي): المِقْلاة المِقْلَى والعامة تقول مِقْلاَية بالياء[20] وزيادة ياء قبل تاء التأنيث الواقعة بعد ألف يعد من القياس الخاطئ في التأنيث، وهو قياس على كلمات مسموعة في اللغة بياء بين الألف وتاء التأنيث، مثل عظاءة وعظاية[21]، ولم ترد هذه الصيغة (مِفْعَالة) في هذه المادة (قلي) [22] عن العرب فهي من وضع العامة.

د- في المصدر :

1- الشَّوَفَان : في مستدرك (شوف) : "والشوفان محركة الشَّوْف عامية"[23] والكلمة هنا مصدر على فَعَلاَن وهي صيغة المصدر الدال على التقلب والاضطراب، كالجولان والغليان فكأنهم قاسوا الشوفان على هذا الضرب من المصادر قياسا خاطئا، وكأنهم رأوا أن هذه الصيغة تعبر عما يرى في بعض مفردات مادة (شوف) من دلالة على التقلب والحركة مثل : اشتاف الرجل بمعنى تطاول ونظر، ومثل "تشوفت الأوعال إذا ارتفعت على معاقل الجبال فأشرفت"[24] لكن هذه الصيغة وهي فَعَلاَن لم ترد عن العرب في المادة[25] فهي من وضع العامة.

2- الأَكَلان : في مستدرك (أكل) : "وقولهم : أكلان محركة للحكّة، عامية[26] "وقد قاسوا هذا المصدرأيضا على المصادر الدالة على التقلب والاضطراب،

وكأنهم لمحوا هذه الدلالة من بعض مفردات مادة أكل ومنها ائتكل السيف: اضطرب[27]، وأكل العضو كفرح أكلا وائتكل .. أكل بعضه بعضا، وقد عبرت العرب عن معنى الحكة بصيغ الأكال بالضم والكسر والألكة كفرحة[28]، ولكن صيغة الفَعَلان من هذه المادة لم ترد [29] عنهم فهي من وضع العامة.

هـ : في النسب:

1- النسب مع زيادة الألف والنون : المَرْجَعَاني : في مستدرك (رجع) : "الرَجْعَى والمرْجَعَاني من الدواب نِضْو سفر، الأخير عامية" [30] فكأنهم نسبوا إلى مرجعان على توهم أصالة الألف والنون وهما زائدتان وهو نسب على غير قياس ليعبروا به عن معنى نضو السفر من الدواب. وقد عبر العرب عن هذا المعنى بصيغة فِعْل وفَعِيل من هذه المادة فقالوا : "ناقة رِجْعُ سفر ورَجيع سفر: قال الراغب : هو كناية عن النِّضْو "أي المهزول،[31] ولكن هذا النسب مع زيادة الألف والنون لم يرد عن العرب في مادة (رجع)[32] فهو هنا من وضع العامة، ولكنه ورد عن العرب في غير هذه المادة ومنه ما أورد سيبويه في باب بعنوان : "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة" ومن ذلك : صنعاني، وروحاني وبحراني وهو نسب على غير قياس [33] وحديثا اتخذ المجمع القاهري قرارا جاء فيه: "كل كلمة أجنبية فيها الكاسعة (oid) التي تدل على التشبيه والتنظير تترجم في الاصطلاحات العلمية بالنسب مع الألف والنون، مثل غرواني وسمسماني فيما يشبه الغراء والسمسم" [34] وأضاف المجمع في قرار لاحق الكلمات الأجنبية التي تنتهي بحروف form أو like ما لم يتناف هذا مع الذوق العربي [35] ثم وافق على جواز " استعمال النسب بالألف والنون في ترجمة المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي ترد فيها اللواحق ism و ity بمعنى النظرية والنزعة أو الاتجاه ما لم يتناف هذا مع الذوق العربي".[36]

2- النسب مع الألف الزائدة :

مَسْقَاوِي : في زيادة مادة سَقْي : "المَسْقَوَى من الزرع ما يسقى بالسيح".. قلت والعامة تقول مسقاوى[36]" فالصيغة الواردة عن العرب هي مسقوى.

وزاد العامة في اللفظ ألفا ونسبوا على توهم أصالة هذه الألف وهذه الصيغة الأخيرة من وضع العامة، وقد ورد عن العرب مثل هذا النسب بزيادة الألف، ومنه النسبة إلى اليمن يماني وإلى الشام شآمي قال سيويه : فهذا ... مما غير بناؤه في الإضافة وإن شئت قلتا يمنى"[37].

ثانيا : في دلالة الصيغ ووضعها عن طريق الاشتقاق اللفظي أو المعنوي :

أ- صيغ تدل على التصغير :

1- فعُولَة : زَنُوبَة في مادة زنب ذكر المجد زنيب اسما وزاد الزبيدي فقال : ويصغرها العوام فيقولون زنوبة"[38]. وهناك رأيان في اشتقاق زينب، الأول أن تكون من الأزنب بمعنى السمين وعليه فتصغيرها زُنَيْب، والثاني أن تكون من "الزنيب لشجر حسن المنظر طيب الرائحة وواحدته زينبة"[39] وعليه فتصغيرها زُيَيْنَب، لأصالة الياء فيها. وهذا قياس تصغيرها الفصيح أما تصغيرها على زنوبة فهو من وضع العامة ليعبروا به عن التدليل.

ب- زُلُّومة : في التكملة : وزلومة الفيل بالتشديد : خرطومه عامية"[40] وهذه الكلمة من مشتقات مادة (ز ل م) والأصل فيها زَلَمَة وهي هَنَة تتدلى " وتكون للمعز في حلوقها متعلقة كالقرط ولها زلمتان"[41] وتصغيرها الفصيح زُلَيْمَة وإطلاق زلة على خرطوم الفيل يعد مجازا وتصغيره

على زلومة جاء "على قاعدة العامة في تصغير الأسماء كقولهم لفاطمة فطوم"[42] وهذه الصيغة من وضعهم إذ ليست من صيغ التصغير المعروفة في لغة العرب و لم ترد في المادة [43].

2- فُعَيْلة : في مستدرك (ظلل) : الظُّلَيلة مشددة اللام: شيء يتخذه الإنسان من شجر أو ثوب يستتر به من حر الشمس عامية"[44]. والكلمة تصغير الظُّلّة بهذا المعنى[45]، وهو تصغير من وضع العامة لم يرد مثله عن العرب في أمثلة التصغير، و لم يرد عنهم هذا المثال في مادة (ظلل)[46] وهو تصغير يخالف تصغير الفصحى، الذي يقضي أن تصغر الكلمة على ظُلَيْلَة بوزن فُعَيْلَة.

جـ - فُعَيْلَى :

المُقَيْلَى : في مستدرك مادة قلي : المقيلى تصغير المُقْلَى جُعِلَ عَلَماً على فول يبل بالماء ثم يقلى عامية" [47] وهذا تصغير على قياس الفصحى وإطلاقه على هذا النوع من الفول مجاز، وهذه الصيغة لم ترد عن العرب [48] في هذه المادة فهي من وضع العامة ليعبروا بها عن هذا النوع من الفول.

2- من الصيغ الدالة على المبالغة

أ- فَعَّال وجاء منها :

1- الشَّحَّات : في التكملة : الشحات ككتان : السائل الملح "[49] سمي بذلك لمبالغته في الإلحاح، والأصل شحاذ" مأخوذ من شحذ السكين أو لأنه قد شحذ نظره أي حدده إلى الناس وإلى ما في أيديهم. وقد استعمله الشيخ الفارض في قوله :

كَمْ مِنْ فَقير ثَمَّ لاَ مِنْ جَعْفَرٍ واف الأجَارع سائلاً شَحَّاذا[50]

وفي الحديث "هلمي المُدْيَة فاشحتيها بحجر أو سُنِّيها" ويقال بالذال[51] ومن ذلك يتبين أن شحت وشحذ بمعنى وأنهما فصيحتان وعليه يكون وضع العامة صيغة فَعَّال من مادة شحت وضعا على قياس الفصحى وإن لم ترد هذه عن العرب.

3-النَّصَّاب : في مستدرك (نصب) : "والنصاب ككتان: الذي يَنْصب نفسه لعمل لم يُنَصَّب له مثل أن يترسَّل وليس برسول... قلت : واستعمله العامة بمعنى الخَدَّاع المحتال".

ووضع العامة لهذه الصيغة القديمة يعد وضعا جديدا لدلالة جديدة لها صلة بالدلالة القديمة فكلتا الدلالتين فيهما التصنع والتكلف، هذا من جانب ومن جانب آخر نجد في المادة دلالة المعاداة والتوجه بالشر نحو الآخرين من ذلك" نصب لفلان نصبا قصد له وعاداه وتجرد له" والنصيب الشَّرَك المنصوب ولما كان النصاب يكثر من خداع الآخرين، ويكثر من نصب الشراك ليوقع الناس فيها عن طريق الكذب والتمويه، سمته العامة نصابا، وعبروا عنه بصيغة مادة شحت وضعا على قياس الفصحى وإن لم ترد [52] هذه الصيغة عن العرب.

2- النَّصَّاب : في مستدرك (نصب) : "والنصاب ككتان : الذي ينصب نفسه لعمل لم يُنَصَّب له مثل أن يترسَّل وليس برسول ... قلت : واستعمله العامة بمعنى الخدَّاع المحتال"[53].

ووضع العامة لهذه الصيغة القديمة يعد وضعا جديدا لدلالة جديدة لها صلة بالدلالة القديمة فكلتا الدلالتين فيهما التصنع والتكلف، هذا من جانب ومن جانب آخر نجد في المادة دلالة المعاداة والتوجه بالشر نحو الآخرين من ذلك "نصب لفلان نصبا قصد له وعاداه وتجرد له"[54] والنصيب

الشرك المنصوب"[55] ولما كان النصاب يكثر من خداع الآخرين، ويكثر من نصب الشراك ليوقع الناس فيها عن طريق الكذب والتمويه، سمته العامة نصابا، وعبروا عنه بصيغة المبالغة ومعناها يوافق ما أرادوا وهو توليد عامي صحيح تسمح به الدلالة في مادة (نصب).

3- الرَّقّاص : في التكملة (رقص) : "الرقاص ككتان : البريد بلغة المغرب" [56] وقد وردت هذه الصيغة عن العرب فالرقاص عندهم هو اللّعّاب يرقص رقصا[57]، والرقص في اللغة الارتفاع والانخفاض وترقصت الإبل ارتفعت وانخفضت [58] فالعرب أطلقوا على اللعاب رقاصا لارتفاعه وانخفاضه، وفي البيئة المغربية أطلقوا على البريد رقاصا بصيغة المبالغة لكثرة مجيئه وذهابه فوضعوا الصيغة القديمة لمعنى جديد لم يرد عن العرب، واللفظ يحتمله.

ب- فَعّالة:

القَيّالة : في مستدرك (قيل) "القيالة القائلة مصرية"[60] وهذه الصيغة جديدة في مادتها إذ لم ترد عن العرب[61] وقد عبروا عن هذا المعنى بصيغ القيل والقائلة والقَيْلُولَة والمقال والمَقيل بمعنى النوم نصف النهار، والاستراحة نصف النهار[62]، أما صيغة فَعّالة من هذه المادة فهي من وضع العامة في مصر ولعلهم عبروا عن القائلة بهذه الصيغة دلالة على شدة الحر في هذه الساعة من الظهيرة ولا زالت تستخدم عندهم بهذا المعنى حتى الآن.

ج- فَاعُول :

الدَّاسوس : في التكملة (دسس) " الداسوس : الدسيس عامية"[63] والدسيس هو من تدسه ليأتيك بالأخبار فهو بمعنى المفعول، وصيغة فعيل تحولت على ألسنة العامة إلى صيغة فاعول وكلتا الصيغتين وضعتا للمبالغة ولكن صيغة فاعول من مادة (دسس) لم ترد عن العرب[64] فهي من الوضع العامي، ومادة دسس في عمومها تعطي دلالة الخفاء ومن ذلك دسست الشيء في التراب أخفيته[65] وكأنهم أرادوا أن يعبروا عن المبالغة في خفاء الدسيس فوضعوا له صيغة فاعول.

د- فِعِّيل :

الحِدِّيث : في مادة (حدث) ذكر المجد : "رجل حَدُث.. وحِدِّيث بمعنى كثير الحديث" وزاد الزبيدي : أن الحدث بضم الدال وكسرها هو الحسن الحديث والعامة تقول الحديث... وهو خطأ إنما الحديث: الكثير الحديث[66]" ولكن تَخْطِئ الزبيدي للعامة في استعمالهم صيغة حِدِّيث للتعبير عن الحسن ليس في محله، فقد جاء في اللسان أن "حِدِّيث ومُحَدِّث بمعنى واحد: كثير الحديث حسن السياق له"[67] فاستخدام العامة صحيح وهم عبروا بصيغة حديث للدلالة على المبالغة في حسن الحديث. ومن الجدير بالذكر أن المجمع جعل صيغة فِعِّيل قياسية للدلالة على المبالغة وجاء قراره في ذلك أنه: "يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي – لازما أو متعديا" – لفظ على صيغة فِعِّيل بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة"[68] وكان لفظ حِدِّيث من الأمثلة التي نوقشت بالمجمع[70].

3- صيغ تدل على الآلة :

في سنة 1954 قرر المجمع قياسية الصيغ الثلاث: مِفْعَل وَمِفْعَال ومِفْعَلَة وأضاف صيغة فَعّالة وفي سنة 1963 أضاف صيغا ثلاثة أخرى وقرر قياسيتها وهذه الصيغ الثلاثة هي فَعّال وفَاعلة وفَاعُول فصارت الصيغ القياسية لاسم الآلة سبعا [71].

وقد ورد في مادة البحث صيغ تدل على الآلة أوردها فيما يأتي :

أ- مَفْعَلَة:

ومن ذلك: المَزْوَلَة في (زول) وهي آلة خاصة بالمنجمين "يعرفون بها زوال الشمس عامية"[72] وضبطها الزَّبيدي كمرحلة والشائع فيها كسر الميم[73].

لكن هذه الصيغة تعد من وضع العامة؛ لأنها لم ترد في مادتها عن العرب[74] ولعل ذلك لعدم وجود هذه الآلة عندهم، ولذا فإنها عندما وجدت أطلق عليها العامة هذا الاسم، ولعلهم أتوا به اشتقاقا من الزوال أي زوال الشمس. وهو اشتقاق صحيح.

ب- فَاعِلَة: جاء من ذلك الساقية ففي زيادة (دلب) ذكر المجد الدولاب بمعنى آلة يستقى بها الماء "وزاد الزبيدي أنه الساقية عند العامة [75] وفي (سقى) "الساقية النهر الصغير من سواقي الزرع نقله الأزهري وزاد الزبيدي: والآن يطلقونها على ما يستقى عليها بالسواني"[76] وصيغة فاعلة في مادة سقى كانت تعبر عند العرب عن النهر الصغير الذي يسقي الزرع كما عبر القدماء عن الآلة التي تسقي بلفظ الدولاب المعرب ولفظ الناعورة[77] ولم يعبروا عن آلة السقي بهذه الصيغة.

فانتقلت دلالة الصيغة من النهر الصغير إلى السانية وهي الغَرَب وأداته[78] لعلاقة المجاورة وكذلك لأن الساقية تسقي فسموها لعملها، فوضع العامة لفظ الساقية لهذه الآلة وضع صحيح اشتقاقاً ودلالة وصار لفظ الساقية في عرف العامة علما على هذه الآلة" والعلم وضع ثان"[79].

ج- فَعَّالة: ومن ذلك: 1- الزَّحَّافة:

في مستدرك (زحف) " والزحافة بالتشديد ما يُزحَّف به البيت لغة مصرية"[80].

وقد ورد عن العرب صيغة فَعَّال من هذه المادة فسموا زحافا كشداد[81]، "ومن الحيات الزحاف الذي يمشي على أثنائه كما تمشي الأفعى".

ولم ترد صيغة فَعَّالة من هذه المادة عن العرب، إذن فهو وضع جديد في البيئة المصرية، وهو اشتقاق صحيح فأصل الزحف من قولهم زحف الصبي.. قبل أن يمشي[82]. فدلالة المادة تسمح بهذا الاشتقاق للتعبير عن اسم الآلة لأنهم يُزَحِّفون بها.

2- **الجُرَّافة:** في مستدرك مادة جرف): "الجرفة كرُمَّانة المجرفة عامية"[83].

وقد عبر العرب عن هذه الآلة بالمِجرَفة –وهي ما جرف به ..[84]، والمِجْرَف[85] ولم ترد عنهم[86] صيغة جرافة فقد وضعتها العامة للتعبير عن هذه الآلة ولو أنهم فتحوا أولها لكانت صحيحة قياساً على ما أقره المجمع.

3- الحُصَّالَة: في مسترد (حصل): "والحصالة كرمانة شبه حقة تعمل من خزف عامية "[87]وزاد في التكملة.." له خرق ضيق قدر أن يُدْخَل فيه الدرهم [88].

وهذه الصيغة لم ترد عن العرب في هذه المادة[89] ، وقد وضعتها العامة اشتقاقاً من مادة حصل وفيها من الدلالة ما يسمح بهذا الاشتقاق ومن ذلك تحصل الشيء تجمع وثبت[90] وهي تستخدم للجمع، وكانت العامة عهد الزبيدي ينطقونها بضم فائها وهم الآن ينطقونها بالفتح والنطق الأخير هو القياس الذي أجازه المجمع وزناً لاسم الآلة.

د- فاعول:

ورد من ذلك: الشَّادوف : في مستدرك (شدف) هو: "ما يُجْعَل على رأس الرَّكِيَّة كالشخصين، والجمع شواديف لغة مصرية"[91] ورغم أن هذه الصيغة لم ترد عن العرب[92]

في هذه المادة إلا أنّ اشتقاقها صحيح دلالة وقياساً، فمن ناحية الدلالة نجد في المادة : الشدف محركة : الشخص من كل شيء يرى من بعد[93] ، والأشدف الفرس العظيم الشخص[94]، والشادوف يبدو كالشخصين فهذا وجه الشبه الدلالي بين المشتق الجديد والمشتقات القديمة أما القياس فهو صحيح لأن المجمع أقر هذه الصيغة قياسا في اسم الآلة إذن فهو وضع مصري صحيح.

4- صيغة فَعْلان ودلالتها على النسب :

ورد من ذلك: كسبان بمعنى مرتبح عامية [95]، والكلمة من مشتقات مادة (كسب) بزيادة الألف والنون، للدلالة على النسب إلى الكسب، وفائدة النسب "بالألف والنون في بعض المصطلحات العلمية والألفاظ الشائعة أنه يحقق قصد الدقة في أداء المعنى"[96]، وزيادة الألف والنون آخر الاسم، ودلالتها على النسب تعد من الظواهر التي تشارك فيها لغتنا بعض اللغات الشرقية والغربية"[97]، وصيغة فعلان ودلالتها على النسب موجودة في الفصحى ومن ذلك فرحان وشعبان وحسان... إلخ، وقريب من ذلك أن "أهل البصرة إذا نسبوا موضعا زادوا في آخره ألفا ونونا"[98].

لكن صيغة فعلان من مادة كسب لم ترد عن العرب وهي من وضع العامة لكنها صحيحة بالقياس على ما ورد من أمثالها في الفصحى.

5- صيغة فَعَلان ودلالتها على النسب والمبالغة:

ورد من ذلك كلمة لفظان : في مستدرك (لفظ) : "رجل لفظان محركة أي كثير الكلام عامية"[99]، فالكلمة من مشتقات مادة (لفظ) بزيادة الألف والنون للدلالة على النسب إلى اللفظ، وكأنهم حركوا عين الصيغة للدلالة على المبالغة في الكلام وكثرته مع السرعة فيه والحركة ولم ترد صيغة الفعلان في مادة لفظ عن العرب[100] فهي من وضع العامة للتعبير عما أرادوا من الدلالة على الشخص المبالغ في الكلام علاوة على دلالة النسب إلى اللفظ.

ومما سبق يمكن القول بما يأتي :

1- أن العامة تؤثر صيغا معينة في استخداماتها ليعبروا عن دلالات أرادوها

2- يمكن تفسير بعض الصيغ التي وضعتها العامة بالقياس الخاطئ وهي ظاهرة لغوية مقررة عند القدماء والمحدثين من اللغويين.

3- لانعدام الحاسة اللغوية الصادقة في استخدام العامة لبعض الصيغ التي نجد لها سنداً من الاستخدام العربي القديم، مثل استخدامهم أوعد مكان وعد، ومثل نسبهم مع زيادة الألف والنون وغير ذلك.

4- بالرجوع إلى قرارات المجمع نجد فيها سنداً قوياً لاستخدامات العامة من الصيغ كما رأينا في صيغ أسماء الآلة كفاعلة وفعالة وفاعول.

5- في دراسة الألفاظ والأساليب الشائعة فائدة كبيرة لأن هذه الدراسة تكشف لنا عن الصحيح منها وغير الصحيح مما يجعل أحكامنا الصادرة بشأنها صادقة فلا نُخطّئ ما كان منها صواباً، ولا نذهب إلى عكس ذلك.

ومن هنا كان اتخاذ المجمع قرارين الأول: بتتبع الألفاظ والأساليب الشائعة، إن في الصحف والمجلات أو المسرح والإذاعة أو الرسائل والكتب واتخاذ قرارات فيها تنشر على الجمهور.. فتسد حاجة، وتحقّق قسطاً من التهذيب والإصلاح "[101].

والثاني: "تدرس كل كلمة من الكلمات الشائعة على ألسنة الناس... "[102] كان اتخاذ هذين القرارين سديداً لأننا

لا نعدم في العامية لفظاً يحل مشكلة لغوية، في ترجمة أو في توليد أو تسمية أو غير ذلك.

المراجع

1- أنيس، إبراهيم – توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها – في أصول اللغة د (29-34) من أسرار اللغة مكتبة الأنجلو 1985.

2- التونسي، محمد خليفة – أضواء على لغتنا السمحة الكتاب التاسع 15 أكتوبر 1985، من سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي.

3- الخفاجي، شهاب الدين أحمد (ت 1069 هـ) – شفاء الغليل – صححه الشيخ نصر الهوريني بمشاركة مصطفى أفندي وهبي – المطبعة الوهبية 1282 هـ.

4- الزّبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني (ت 1205 هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، ط. الكويت. وط. المطبعة الخيرية – القاهرة (1307 هـ).

5- سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت180 هـ) – الكتاب – تحقيق عبد السلام هارون الخانجي، القاهرة ط. 2 (1402 هـ - 1982 م).

6- عبد التواب، رمضان – التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه الخانجي ط 2 (1410 هـ -1990 م).

7- عبد العال، عبد المنعم سيد – معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية – الخانجي ط 2.

8- عبد العزيز، محمد حسن – الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربي ط1 (1412 هـ - 1992 م).

9- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (1934 – 1987) محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. (1410 هـ – 1989 م).

10- مطر، عبد العزيز – لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة دار المعارف – ط2 (1401 هـ-1981 م).

11- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم – لسان العرب – دار صادر بيروت ط 2 (د.ت).

الهوامش

(1) الوضع اللغوي ص (11).

(2) أفدت في صياغة هذا التعريف من (من أسرار اللغة ص (39-46) وتوهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها في أصول اللغة (29-34) (ص 45) والتطور اللغوي (ص 99- 114).

(3) من أسرار اللغة (ص 43) .

(4) التطور اللغوي ص (106).

(5) السابق ص (114) ومن أسرار اللغة ص (44).

(6) التاج 117/22 وما بعدها، وليس في التكملة.

(7) معجم الألفاظ العامية ص (464).

(8) التاج (122/22).

(9) السابق ص (120).

(10) اللسان (كرع) 308/8).

(11) التاج مصر 270/8 والتكملة 424/6. وينظر الجمع على التوهم كتاب سيبويه 42/2.

(12) التاج مصر 269/8 وما بعدها، اللسان (خدم) 12/ 166-168.

(13) التاج 152/19.

(14) السابق ص (152).

(15) السابق 25/15.

(16) السابق ص (19) واللسان (برز) 310/5).

(17) التاج 309/9 واللسان (وعد) 462/3-463.

(18) التاج 307/9 واللسان 463/3.

(19) التاج 307/9 .

(20) التاج مصر 303/10.

(21) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية ص (354).

(22) ينظر اللسان (قلا) 198/15-201 والتاج مصر 302/10 وما بعدها.

(23) التاج 534/23.

(24) السابق ص 533 واللسان (شوف) 185/9.

(25) ينظر اللسان 184/9-186 والتاج 531/23 – 534.

(26) التاج 14/28 والتكملة 11/6 .

(27) اللسان (أكل) 22/11.

(28) التاج 12/28 واللسان 23/11.

(29) التاج 8/28—16 واللسان (أكل) 19/11—23.

(30) التاج 78/21.

(31) السابق ص 68.

(32) اللسان 114/8 – 121 والتاج 64/21 – 81 .

(33) الكتاب 335/3 – 337 .

(34) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص (184).

(35) السابق ص (185).

(36) وكان هذا بناء على مقترح لأستاذنا الدكتور محمد حسن عبد العزيز: ينظر الوضع اللغوي ص (211).

(36) التاج مصر 179/10.

(37) الكتاب 338/3.

(38) التاج 27/3.

(39) السابق ص 26.

(40) مادة (ز لم) 484/6 و لم ترد في التاج.

(41) التاج مصر 327/8 واللسان (ز لم) 271/12.

(42) قاموس رد العامي إلى الفصيح ص (240).

(43) التاج مصر 326/8 وما بعدها واللسان 271/12.

(44) التاج مصر 428./7

(45) السابق ص 427 واللسان (ظلل) 417/11.

(46) اللسان 415/11-420 والتاج مصر 425/7 – 428 .

(47) التاج مصر 303/10.

(48) السابق، واللسان قلا 198/15-201.

(49) مادة (شحت) 388/1.

(50) الدليل إلى مرادف العامي والدخيل ص (192).

(51) التاج (شحت) 579/4.

(52) السابق، وليست المادة في اللسان.

(53) التاج 282/4.

(54) التاج 272/4 .

(55) السابق ص 276.

(56) 28/4.

(57) اللسان رقص 42/7.

(58) السابق.

(60) التاج مصر 93/8..

(61) اللسان (قيل) 577/11 – 580 والتاج مصر 92/8 وما بعدها .

(62) اللسان (قيل) 577/11 – 578، والتاج مصر 92/8 .

(63) 347/3.

(64) ينظر اللسان (دسس) 82/6 وما بعدها.

(65) السابق ص (82) .

(66) التاج 209/5.

(67) حدث 133/2.

(68) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ص (52).

(70) السابق هامش ص (52).

(71) مجموعة القرارات العلمية ص (46-48) وينظر لغتنا السمحة ص (97).

(72) التاج مصر 364/7 والتكملة 127/6.

(73) التكملة هامش المحقق 127/6.

(74) التاج مصر 362/7-364- واللسان (زول) 113/11-116.

(75) التاج 410/2.

(76) التاج مصر 180/10.

(77) التاج 410/2.

(78) التاج مصر 185/10.

(79) الشافية بشرح الرضي 278/1.

(80) التاج 376/23.

(81) السابق ص373.

(82) اللسان (زحف) 130/9.

(83) التاج 371/23

(84) السابق ص (84).

(85) السابق ص (78).

(86) السابق ص (83).

(87) ينظر اللسان (حرف) 24/9-27 والتاج 77/23-84.

(88) التاج 305/28.

(89) ينظر اللسان (حصل) 153/11-155. والتاج 302/28-305.

(90) التاج 302/28.

(91) التاج 490/23 والتكملة 83/5.

(92) اللسان (شدف) 168/9-169 والتاج 488/23 -490.

(93) التاج 23 / 488.

(94) السابق ص489.

(95) التكملة (كسب) 335/1 وليست في التاج.

(96) الوضع اللغوي ص (208).

(97) لغتنا السمحة ص 154 وهامشها.

(98) شفاء الغليل ص (159).

(99) التاج 276/20 والتكملة 272/4.

(100) ينظر اللسان لفظ 461/7 و التاج 274/20 – 276.

(101) مجموعة القرارات العلمية ص(10).

(102) السابق ص(11).